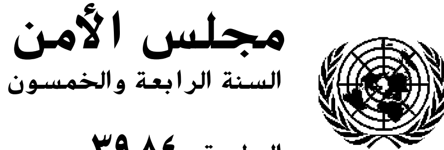
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٤

الجمعة، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد فاولر .... (كندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد بتريـَّا
البحرين	السيد بوعلاي
البرازيل	السيد فالي
سلوفينيا	السيد تورك
الصين	السيد تشن شو
غابون	السيد دانغي - ريواكا
غامبيا	السيد جاغني
فرنسا	السيد ديجاميه
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد كويمانز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1998/1203 و Add.1)

التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/98)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

99-85171

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1998/1203 و Add.1)

التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/98)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ومصر واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فيرنانديز (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كبوسترا (توغو)، والسيد كا (السنغال)، والسيدة كابا كامارا (كوت ديفوار)، والسيد ماهوغو (كينيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد تاكاسو (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس التقريران الثالث والرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الواردان في الوثائق S/1998/1203 و Add.1 و S/1999/98، على التوالي. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/122، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته توغو، السنغال، غابون، فرنسا، كندا، كوت ديفوار، كينيا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1999/116 و S/1999/121، رسالتان مؤرختان ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام؛ و S/1999/132، رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة جمهورية أفريقيا الوسطى الدائمة لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/200، رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مشروع القرار الذي سنعتمده بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يشكل مرحلة هامة في متابعة عملية السلام والمصالحة الوطنية التي بدأت في كانون الأول/يناير ١٩٩٧ بإبرام اتفاقات بانغي.

لقد حققت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نشرها في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ إنجازات كبيرة. وحافظت على المكاسب التي حققتها البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لمراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي، وبقيت جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، "جزيرة للاستقرار النسبي في منطقة تمزقها الحرب من نواحي أخرى". (S/1998/1203، الفقرة ٣٨)

وكان أيضا إجراء الانتخابات التشريعية بصورة ناجحة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مرحلة هامة في إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية التي دمرتها تدميرا كاملا تقريبا أحداث التمرد المتلاحقة التي عصفت بالبلد في عام ١٩٩٦. وسيكون أمرا مؤسفا إذا ما أفسدت الشقاقات السياسية العقيمة النجاح الذي حققته تلك الانتخابات.

وكان تشكيل أول وحدة معادة التشكيل من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، أثناء إجراء تلك الانتخابات، واستمرار برنامج التسريح المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دلالتان مشجعتان على رغبة سلطات أفريقيا الوسطى في إعادة تكوين قواتها المسلحة.

ولكن هذا التقدم المرضي ينبغي ألا يخفي حقيقة أن هناك مصاعب خطيرة متبقية. وسيكون خطأ فادحا بالنسبة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والقادة السياسيين من أي نوع أن يعتقدوا أن مجرد وجود بعثة الأمم المتحدة من شأنه أن يحل جميع المشاكل التي يجب على البلد أن يعالجها. أولا، لأن ولاية البعثة محدودة الزمن؛ فمشروع القرار ينص على أن البعثة يجب أن تنتهي بحلول ١٥ تشرين الأول/نوفمبر كحد أقصى. وثانيا، لأن من الواضح أن المسؤولية عن المصالحة الوطنية تؤول إلى أهل أفريقيا الوسطى أنفسهم. وأخيرا، لأن من الأمور الأساسية أن تنفذ بأسرع ما يمكن الإصلاحات الهيكلية التي يتوقف عليها إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى في المدى البعيد.

ويعتقد الوفد الفرنسي أن من الجوهري الوفاء بالإلتزامات التي تعهد بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكما جاء بصورة جلية للغاية في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، فإن نجاح بعثة الأمم المتحدة ومستقبل ولايتها ووجودها في أفريقيا الوسطى، يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ هذه الإلتزامات. وعلاوة على ذلك، سيستعرض التقدم الملحوظ في تنفيذها كل ٤٥ يوما، كما حدد مشروع القرار الذي سنعتمده.

ومن أهم النقاط التي سيأخذها مجلس الأمن في الاعتبار خلال هذه التقييمات، مواصلة الحوار البناء بالتراضي بين جميع الأطراف السياسية في أفريقيا الوسطى بغية تمكين الجمعية الوطنية الجديدة من العمل بفعالية، والإعداد بصورة هادئة لانتخابات رئاسية حرة وعادلة؛ والاستمرار في إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى؛ وتنفيذ الأهداف الاقتصادية والمالية التي حددت بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ واحترام الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها حكومة أفريقيا الوسطى نفسها - والتي نهنئها عليها - من أجل تفادي التورط في أي صراع خارجي.

وفي هذا السياق لا نشك لحظة في أن اعتماد هذا القرار وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة سيتيح فرصة ممتازة للسلطات والأحزاب السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى لكي تحرز تقدما في حوارها وفي المصالحة الوطنية. وأي اتجاه آخر سيكون مضرا بمواصلة بعثة الأمم المتحدة وبجمهورية أفريقيا الوسطى نفسها.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أداة فعالة في السعي إلى إحلال السلام في ذلك البلد. وينبغي الاعتراف أيضا بأن أبناء أفريقيا الوسطى قد ساعدوا بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى لتحرز نجاحا كبيرا في تنفيذ ولايتها. والواقع أن مساعد الأمين العام عنابي أبلغ المجلس عقب زيارته الأخيرة لبانغي أن جميع من تحدث إليهم، بمن فيهم الرئيس باتاسيه، وافقوا بالإجماع على إبقاء بعثة الأمم المتحدة. والرسالة التي بعث بها الرئيس إلى الأمين العام يعلن فيها مجددا التزامه بتنفيذ الإصلاحات برهان واضح على هذا الإلتزام.

ولنتذكر أيضا أن تلك الإصلاحات ليست سياسية فحسب بل اقتصادية ومالية أيضا. والمؤسسات الدولية الحيوية كالبنك الدولي لها دور كذلك. ولا حاجة إلى الإشارة إلى رسالة رئيس البنك بهذا المعنى. فدور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأدوار المؤسسات الدولية الأخرى تعزز بعضها بعضا.

وغني عن القول أيضا أنه لولا وجود البعثة لما أمكن تحقيق التقدم الذي أحرز حتى الآن. ولهذا يمكننا القول بتفاؤل حذر إنه بفضل المساعدات المستمرة المقدمة من بقية المجتمع الدولي، يمكن حسم مشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل مرض. وفي هذا الصدد، هناك

ضرورة قصوى للتعاون المستمر من جانب جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وحيث أن الحالة العامة لا تزال مضطربة، ويزيد من تفاقمها الصراع الناشب في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة، وفي ضوء كل القضايا التي أثارها الأمين العام في هذا التقرير، فإن وفدي مقتنع اقتناعا راسخا بأنه من السابق لأوانه أن تُنهى ولاية البعثة. وبالتالي، فإننا نتفق والأمين العام في توصيته بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، آخذين بعين الاعتبار أن هذا التمديد يرتبط بعدد من الشروط والقيود. وعلى أي حال، ففي هذه المرحلة الحرجة التي يمر فيها البلد بعملية إصلاحات قاسية، أقل ما ينبغي للمجلس أن يعمله هو أن يدعم هذه العملية.

السيد كويمانز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستصوت هولندا لصالح مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتعرب أولا عن دعمها الراسخ للإسهام الإيجابي للبعثة في العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وثانيا، ترحب هولندا بأن مشروع القرار يوحد بطريقة شاملة الجوانب الأساسية في بناء السلام والتعمير، كإجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، والإصلاح الاقتصادي.

وفي هذا النهج، يكون من الأساسي أن تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى العمل الوثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بريتون وودز. وتتوقع هولندا أنه يمكن الاستفادة من دروس هامة من تنفيذ هذا النهج الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم تطبيق تلك الدروس في مكان آخر. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقارير المرحلية للأمين العام للأمم المتحدة.

السيد تشن شو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تؤيد الصين تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. وقد تكرر مؤخرا نشوب الصراعات في كثير من المناطق في أفريقيا. إلا أن جمهورية أفريقيا الوسطى حافظت على استقرار نسبي، وأجرت انتخابات تشريعية بشكل سلس. وهذا نتيجة لجهود وتعاون حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها وبعثة الأمم المتحدة. وقد اضطلعت البعثة على وجه الخصوص بدور خاص في ذلك الصدد. وقد حظيت على تقدير واسع النطاق من جانب الشعب ومختلف الأطراف في ذلك البلد. وقد برهن ذلك مرة أخرى على أنه من الواضح أنه يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بأعمال ملموسة لصالح البلدان والشعوب الأفريقية.

وقد كان موقف الصين دائما أن اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية أساس التوصل إلى إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي لمختلف الأطراف أن تنفذها تنفيذا كاملا وأمينا. ونؤيد تأييدا تاما حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في إجراء الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات اللازمة لذلك. وفي نفس الوقت، نعتقد أن هذه الإصلاحات، وبخاصة إعادة هيكلة القوات المسلحة، من الشؤون الداخلية للبلد، وينبغي ألا يتدخل مجلس الأمن أكثر مما يجب في ذلك. ولهذا، نأمل من الممثل الخاص للأمين العام، في المشاورات المقبلة، أن يتعرف تماما على آراء الحكومة المضيفة وأن يحترم على الوجه الأكمل تلك الآراء.

وتأمل الصين، مخلصة، أن تعمل مختلف الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى على تسوية نزاعاتها قريبا، وأن تجري انتخابات رئاسية بشكل سلس، وأن تدعم بعثة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في هذا الصدد. وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية الفقرة ١٦ من مشروع القرار. ونناشد المجتمع الدولي أن يساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لكي تتوصل إلى إرساء السلام والاستقرار الحقيقيين والدائمين.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنضم الولايات المتحدة إلى أعضاء المجلس الآخرين في توافق الآراء في التصويت على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويبرهن تأييدنا على انشغالنا إزاء تدهور الحالة الأمنية الإقليمية في أفريقيا الوسطى واحترامنا لرغبة المجلس الشديدة في مواصلة هذه البعثة.

ولكن، يجب أن نذكر بوضوح أن قرارنا بتأييد تمديد البعثة تم بالرغم من شكوكنا العميقة فيما يتعلق بوتيرة الإصلاح والحاجة إلى برامج تنسقها الحكومة للنهوض بالحالة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم وفاء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزاماتها بموجب مشروع القرار هذا.

ومع ذلك، ندرك ضرورة عدم التخلي عن عمليات حفظ السلام في أفريقيا في هذا الوقت الذي تزداد فيه الصراعات في القارة، وكذلك ضرورة تعزيز الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا فقد وافقنا على تمديد إضافي واحد لولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ونرى أنه يجب أن تكون هذه العملية وجيزة، بحيث تتيح فرصة مؤقتة يجب على الحكومة خلالها أن تنفذ الإصلاحات التي تؤدي إلى الاستقرار.

وإذ نوافق على هذا التمديد، يراودنا شاغلان متواصلان. الأول، إنه ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تغتنم بهمة هذه الفرصة الجديدة لإجراء الإصلاحات التي تؤدي إلى الاستقرار طويل الأجل. وهذه مهمة لا بد أن تضطلع بها الحكومة، لا القائمون على حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة. ونعتبر الرئيسي باتاسي وحكومته مسؤولين عن تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها وعن الوفاء بالمعايير المحددة التي ينص عليها مشروع القرار هذا، وفقا للالتزامات التي قطعها على نفسه الرئيس باتاسي في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير والموجهة إلى الأمين العام. وإن لم تف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بهذه الالتزامات، فإن الولايات المتحدة، بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ستطلب دراسة جدوى الإبقاء على وجود بعثة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وثانيا، مشروع القرار هذا ينص بوضوح على إنهاء تواجد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي لمجلس الأمن وللأمانة العامة للأمم المتحدة أن يشرعا الآن في العمل على ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى عملية لبناء السلام لم يجر تقييمها. وأي تأخير في التخطيط لهذا الانتقال سيحدث أثرا ضارا ولن يخدم المصالح العليا لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الجوهري أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات اللازمة الآن لوضع برامج لمواصلة الإصلاح بعد مغادرة البعثة. وينبغي لأعضاء مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى وللمسؤولين في الأمم المتحدة ألا يتأخروا في بدء وضع آلية تكفل استمرار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإجراء إصلاحات تتعلق بالحكم الصالح، والتسريح، وإعادة تشكيل القوات المسلحة، بعد مغادرة قوات حفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكندا.

(تكلم بالفرنسية)

منذ أن أنشئت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهمت إسهاما كبيرا في إرساء وصون السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الشكر للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الممثل الخاص للأمين العام، على ما قدموه من خدمة رائعة للأمم المتحدة، ولشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وللمجتمع الدولي. وإن جهودهم تستحق جزيل الثناء.

وحتى الآن، قدمت البعثة بنجاح مساعدة ذات أهمية حيوية في ضمان الأمن اللازم الذي يمكّن من ترسيخ أسس السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسر كندا أنها شاركت في هذه البعثة. ونشعر بالارتياح على الأخص إزاء الدور الحاسم الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء انتخابات تشريعية على نحو ناجح في العام الماضي.

إلا أننا لم نحقق لحد الآن هدفنا. لقد تحقق الكثير إبان العام الماضي، إلا أن العديد من المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية ما زالت تنتظر الحسم. ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى هادئة ومستقرة نسبيا، ولكن يظل هناك خطر احتمال امتداد الصراعات المجاورة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتقويض التقدم الذي تم إحرازه. والكثير من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تمت الموافقة عليها لم تنفذ حتى الآن. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين اتخاذ خطوة أخرى ذات أهمية حيوية: ألا وهي إجراء الانتخابات الرئاسية. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة سيكون علامة ملموسة على التقدم في مجال

التطور السياسي والتأكيد من جديد على الميثاق الديمقراطي الأساسي بين الشعب والدولة.

(تكلم بالانكليزية)

ومشروع القرار المعروض علينا يعكس هذه الوقائع. ويأتي استجابة لتوصيات الأمين العام، التي نؤيدها ونشيد بها. ونحن نوافق بصورة خاصة على تقييم الأمين العام بأن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقوامها وهيكل قوتها الحاليين يظل حاسما بالنسبة لصون السلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي رأينا أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ستظل على الأرجح ضرورية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة. وتتوقع كندا أن تظل في هذه البعثة إلى أن تتحقق أهدافها الأساسية.

أما وقد قلت ذلك، فإن كندا تعتقد اعتقادا راسخا بأن المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والانتعاش الاقتصادي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لا تقع على عاتق الأمم المتحدة أو بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنما على عاتق الحكومة، والزعماء السياسيين وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وإننا نحث الحركة الرئاسية وأحزاب المعارضة على التعاون الوثيق من أجل تحقيق استئناف ذلك النوع من الحوار البنّاء الذي لا غنى عنه لاستمرار الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونتوقع من الرئيس باتاسيه أن يفي بالتزاماته في الامتثال امتثالا كاملا لاتفاقات بانغي واتفاق المصالحة الوطنية وترجمة تلك الالتزامات إلى تدابير ملموسة. وإن نجاح بعثة الأمم المتحدة وولايتها القادمة واستمرار وجودها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوفاء بهذه الالتزامات، كما يتجسَّد ذلك بصورة واضحة في مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى تلقي التقارير الدورية من الأمين العام.

ونعتقد أن استمرار وجود هذه البعثة يمثل دليلا ملموسا على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالسلم والأمن في أفريقيا. وكندا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وفي مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى كونها دولة مساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تعتز بأن تكون جزءا من هذا الجهد.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/122.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩).

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم إجراءات التصويت.

(تكلم بالفرنسية)

لقد طلب الكلمة ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى. وهأنذا أعطيه الكلمة.

السيد فيرنانديز (جمهورية أفريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنها الفرصة الأولى التي تتاح لي لكي أدلي ببيان أمام المجلس، منذ أن تسلمتم، سيدي، رئاسة المجلس. واسمحوا لي أن أهنئكم. ففترة رئاستكم توشك على الانتهاء تقريبا، لكننا رأينا كيف أنكم اضطلعتم بأداء مهامكم بطريقة مشرفة ومناسبة وبإحساس فائق بالإنصاف في المعاملة. فإليكم أعرب عن إعجابي واحترامي. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم على عمله الذي قام به خير قيام.

ومن الواضح أنه في ظل الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة والمعارضة معا وأن تتعاونا من أجل تعزيز مصالح الدولة. وهذا أمر يجب أن يلقى التشجيع من المجلس ومنّا جميعا. ويجب علينا أن نلتزم

جانب الحذر، لكي لا يُنظر إلينا على أننا نتدخل في تفاصيل إدارة الحكومة ونحاول توزيع المناصب الوزارية و/أو البرلمانية، لأن مثل هذا النهج لن يكون مفيدا.

وبالأمس، أصدرت المحكمة الدستورية قرارها بأن أعضاء المعارضة الذين انشقوا والتحقوا بالحكومة لهم كامل الحق في القيام بذلك. ولذا، أصبحت أغلبية أعضاء حزب الرئيس في الحكومة أغلبية رسمية.

ومن الجدير بالذكر أن فريق مؤسسات بريتون وودز الذي قام بزيارة بلدنا طوال الأسبوعين الماضيين قد أنهى أعماله بصورة مُرضية وأبلغ الحكومة موافقته على إقامة تعاون اقتصادي معنا من جديد. ولقد أبلغت صباح هذا اليوم أن منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية قد أنيط بالمعارضة.

ومرة أخرى، اسمحوا لي، باسم حكومة بلدي، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للمجلس على كل المساعدة التي قدمها لنا في هذه الفترة الصعبة من تاريخنا. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس من جديد على تصميم حكومة بلدي على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقات بانغي، وكذلك الالتزامات التي قطعها رئيس بلدي في رسالته الموجهة إلى المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

—————